

امتثال المؤسسة الاقتصادية في سلوكها البيئي لمعيار خفض التلوث - دراسة حالة وحدة إنتاج الحصى بمعسكر Granu West -

د. يعقوب محمد _ جامعة معسكر . الجزائر

ط. د قلال إيمان _ جامعة وهران. الجزائر ط د . بن حواء زهور_ جامعة معسكر. الجزائر

تاريخ الارسال: 2019-06-23 تاريخ القبول: 2020-02-28 تاريخ النشر: 2020-09-30

الملخص :

هناك عدة معايير بيئية تعكس مدى التزام ومراعاة المؤسسة الاقتصادية للجوانب البيئية ودمجها لأبعاد التنمية المستدامة ضمن سياستها ومن بين أهم المعايير البيئية معيار خفض التلوث .

الأهداف: نهدف في هذه الدراسة إلى استقراء واقع تطبيق معيار خفض التلوث من طرف المؤسسة الاقتصادية "غرانو واست" (ولاية معسكر) والكشف عن درجة التزامها بهذا المعيار من خلال تحليل سلوكها البيئي .

العيينة و الطريقة: يوجد 43 موظف بالمؤسسة تم اختيار الموظفين من خلال عينة مستهدفة بلغت 07 إطرارات . جمعت البيانات باستخدام أداة المقابلة المهيكلة.

النتائج: امتثال المؤسسة لمعيار خفض التلوث ، هذا ما تجلى في سلوكياتها البيئية غير أنها تحتاج إلى رفع جملة من التحديات (خلق نظام الإدارة البيئية، الاعتماد على نظام معلومات خاص بمواجهة الأزمات والمخاطر البيئية ، استعمال التقنية الحديثة والتكنولوجيا النظيفة) لتحقيق الجودة في تسييرها البيئي .

الكلمات المفتاحية: السلوك البيئي، التلوث ، المعايير البيئية ، التنمية المستدامة ، مؤسسة

GRANU WEST

Abstract:

Several environmental standards reflect to what extent an institution commit and take into account environmental aspects then integrate them to the dimensions of sustainable development within its policy. Amongst the most important environmental standards is the one calling for the reduction in pollution.

Objectives: the aim of this study is to extrapolate the evidence about the application for the reduction pollution standard by the Economic Enterprise "Grano and AST" (Mascara Province). Besides to the exploration of the institution level in which it commit to apply this standard through environmental behavior analysis.

Sample and the Methods: there are 172 permanent employees in the institution. However, only few were selected through targeted sample of 07 frames. The Data were collected using a structured interview tool.

Results: the institution compliance with the reduction in pollution standard. Yet, this is manifested in the environmental behaviors in the way that it needs to raise a number of challenges (create an environmental management system, relying on a special information system to confront crises and environmental risks, the use of modern and proper technology) to achieve quality in the environmental management.

Keywords: environmental behavior, pollution, environmental standards, sustainable development, GRANU WEST institution.

مقدمة :

إن مفهوم الرفاه في عصرنا الحالي أصبح يقتضي تجاوز النظرة الكلاسيكية الأحادية القائمة على النمو الاقتصادي فحسب، إلى نظرة أخرى حديثة وشاملة لمختلف جوانب الرفاه الذي يعد أهم مؤشرات قياس تطور الدول في عالم اليوم ألا وهي الجوانب البيئية وذلك في ظل الاهتمامات البيئية الدولية المتزايدة ، لتضفي باندماجها على الاقتصاديات الميزة المستدامة ، غير أن هذا النهج الاقتصادي المستدام أصبح يفرض على المؤسسات الاقتصادية العالمية بصفة عامة والمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة رهانات وتحديات تضعها بين واقع المنافسة الاقتصادية الذي فرضته معالم العولمة من تطور تكنولوجي هائل وتحرير التجارة العالمية وسطوة الشركات العابرة للقارات وبين مقتضيات إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن سياساتها

غير أن الكثير من المؤسسات الاقتصادية قد تتجاوز هذه الاعتبارات البيئية في سبيل تحقيق الريادة التكاليفية وحصد المزيد من الأرباح ، من خلال استنزاف موارد الطبيعة واستغلالها اللاعقلاني وتلويث البيئة نتيجة لمخلفات العملية الإنتاجية التي يتم طرحها في المحيط الطبيعي ، حيث تعتبر المؤسسات الصناعية المسئول الأول عن تلوث البيئة بمختلف مجالاتها ولاسيما الهواء بإطلاقها لمختلف الانبعاثات (الكربون، الغبار..) وهو حال المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وفي هذا السياق تتمحور إشكالية الدراسة كالتالي :

- ما مدى التزام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في سلوكها البيئي لمعيار خفض

التلوث ؟

فرضية الدراسة :

H1 : تسعى المؤسسة الاقتصادية "غرانو واست" إلى الامتثال لمعيار خفض التلوث

من خلال تفعيل سلوكها البيئي .

الهدف من الدراسة :

- إبراز أهمية اعتبار معيار خفض التلوث كموجه للسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية .
- توضيح العلاقة بين السلوك البيئي للمؤسسة ومعيار خفض التلوث .
- إبراز أهمية دراسات النماذج العملية في تقييم السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية .

و سيتم تحليل هذه الدراسة بالاعتماد على المحاور التالية :

- I. الشبكة المفاهيمية لمتغيرات الدراسة .
- II. علاقة السلوك البيئي بمعيار خفض التلوث .
- III. دراسة حالة : مؤسسة إنتاج الحصى "Granu West" بولاية معسكر .

I. الشبكة المفاهيمية لمتغيرات الدراسة:

1. تعريف السلوك البيئي :

اعتمدنا من خلال دراستنا على مفهوم " السلوك البيئي " ، كونه يعبر عن التوجهات العملية والسبل المنتهجة من طرف المؤسسة في الحفاظ على البيئة ، ليساعدنا في تحديد مدى اعتماد المؤسسة على المعايير البيئية ومدى تطبيقها في سلوكياتها المختلفة ، لاسيما مع تصاعد الاهتمام بالقضايا البيئية التي أصبحت تفرض على المؤسسات اعتماد نهج بيئي متكامل بالاستناد إلى مسؤوليتها الاجتماعية .

وفي هذا الصدد تم التركيز على مفهوم السلوك البيئي الذي جاء به Efrat Eilam,

and Tamar" لأنه واضح بحيث اتفق المفكرين على تعريفه انه : "استجابة نشطة للقضايا البيئية الراهنة"¹.

ونقدم تعريفا آخر أكثر شمولاً حيث يقصد بالسلوك البيئي " الربط بين النمو الاقتصادي والقضاء على التلوث و تحسين البيئة المحيطة بالمؤسسة بأقل قدر من الطاقة ، وبترشيد الاستهلاك ، والإعلان عن سلوك جديد يقلل من الفاقد و يزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الأخضر والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، بعيداً عن ضغط

القوانين والتشريعات". وللوصول إلى تبني سلوك بيئي ، لابد من تجميع مفردات إستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال:

- نمو اقتصادي نظيف.

- توليد الوظائف والفرص.

- تشجيع الإنتاج بعيدا عن تلوث الهواء، الماء والتربة.

- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المبتاعات والموارد تخفيض استهلاك لطاقة.

- أخذ المتغيرات البيئية في الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية².

ومن ثمة يطلق بعض المفكرين على المؤسسات التي تسجيب في استراتيجياتها للقضايا

البيئية بالمؤسسة الإيكولوجية التي تنتهج سلوك بيئي فعال ، كما يعرفها Art Kleiner³:

بأنها تلك المؤسسات التي لها رؤية مسبقة بالقانون فيما تتعلق بقرائن (بدائل) التصنيع و

رغبات المستهلكين بخصوص حماية البيئة³.

2. تعريف التلوث: فقد عرفت المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية

(O.C.D.E) التلوث بأنه: "قيام الإنسان بطرق مباشرة أو غير مباشرة بإضافة مواد

أو طاقة إلى البيئة، تترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر

أو تمس المواد البيولوجية أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى تأثير ضار على

أوجه الاستخدام المشروع للبيئة " . وقد عرف مؤتمر استوكهولم الذي عقد في عام

1992 م التلوث أنه " تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة بحيث

تعرض تلك الموارد والطاقات صحة الإنسان أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر

بشكل مباشر وغير مباشر " ⁴

ويعرف آخرين التلوث بأنه : " إفساد لمكونات البيئة، حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات) بما يفقدها دورها في صنع الحياة " .

وفي نفس السياق يشير تعريف آخر إلى مصادر التلوث ولعل أهم هذه الملوثات التصنيع و إطلاقات المؤسسات من الكربون والملوثات : " التلوث البيئي يرجع إلى مصدرين هما : التلوث البيئي بفعل العناصر البيئية ذاتها ، كالغازات والحمم التي تقذفها البراكين ، والأتربة التي تثيرها الرياح والعواصف الرملية ، والمصدر الثاني هو التلوث البيئي بفعل الإنسان وخاصة في أعقاب الثورة الصناعية ومخلفات التصنيع ، ويؤكد هذا المفهوم على فكرة مفادها أن العالم كله نسق إيكولوجي يتأثر بمشكلة التلوث ، سواء كان هوائيا أو مائيا أو أرضيا " 5 .

3. المعايير البيئية :

تعد المعايير البيئية آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة ، لأن المجتمع برمته يدفع ثمنا للتدهور البيئي ، وتطبق هذه المعايير ابتداء من المدخلات الضارة بالبيئة التي يمكن أن ترشح في التربة أو مصادر المياه عند استعمالها أو تصريفها ، وهذه المعايير لها في أغلب الأحيان آثارها في صحة البشر ، وينبغي تطبيقها كأنظمة فنية على المنتجات المحلية والواردات على حد سواء ، وكذلك تطبيقها على أساليب التصنيع والإنتاج أو التصنيع والمعالجة أو الإتلاف، بما في ذلك المدخلات والنواتج المتعلقة بعملية الإنتاج .

ويمكن أن تشمل هذه التوجيهات ، معايير النفايات السائلة ، أو المقادير القصوى للانبعثات الغازية ، أو شروط معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها ، وكذلك ما يتعلق بحفظ المواد الخام والطاقة وإزالة المواد الخام الخطرة ، وانتهاء بتخفيض الآثار السلبية للمنتجات من خلال تغليفها بمواد يعاد تدويرها أو استرجاعها بعد الانتهاء منها أو تحديد الحد الأقصى للرواسب المتبقية من المبيدات ، أو الحد الأقصى للأصبغ والمعادن الثقيلة وغيرها من المنتجات الضارة بالبيئة والتي يمكن أن ترشح في التربة أو مصادر المياه عند استعمالها أو تصريفها .⁶

II. علاقة السلوك البيئي بمعيار خفض التلوث

1. محددات السلوك البيئي للمؤسسة : نقصد بمحددات السلوك البيئي كل العوامل

التي تؤثر على سلوك المؤسسة تجاه البيئة ، كتلك العوامل التي توجهها لانتهاج

سلوكات بيئية معينة للحفاظ عليها أو للإضرار بها .

وفي هذه الحالة تختلف سلوكيات المؤسسة بين سلوكات إيجابية متقيدة لهذه العوامل و ذلك

بانتهاج المؤسسة لكل السبل وتجنيب الوسائل للحفاظ على البيئة وإدماج أبعاد التنمية

المستدامة ضمن سياساتها ، وبين مؤسسة تتخطى هذه المحددات ولا تستجيب للقضايا

البيئية ما ينعكس على سلوكياتها البيئية لتصبح مضرّة بالبيئة كرمي النفايات وإطلاق الغبار

والملوّثات في الجو وغيرها ..، ما يجعل امتثال المؤسسة للمعايير البيئية ضعيف .، وأهم

هذه المحددات ما يلي :

أولاً : الضغوط الخارجية : تتعامل المؤسسة خلال نشاطها اليومي مع أطراف عديدة من المتعاملين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين ، هذا ما يجعلها عرضة لضغوطات عدة ، لكنها تحاول أنها تتأقلم مع المستجدات من خلال سلوك معين يرضي هؤلاء المتعاملين ، هذا ما يجعلها تسلك سلوكاً حذراً عند رسمها لسياستها الداخلية وبنائها لاستراتيجياتها لحماية البيئة ، ومن أهم هؤلاء المتعاملين :

- الزبائن
- المستهلكون
- وسائط الاعلام
- المنافسين
- الحكومة
- الرأي العام
- العمال
- البيئيون
- ومنظمات أخرى .

ثانياً : الضغوط الداخلية : لقد أهملت الكتابات الإستراتيجية الضغوطات الداخلية في المؤسسات لأن الأزمنة الاقتصادية والخوف من البطالة قد حرم المستخدمين من إبداء أي آراء ، غير أنه تدريجياً لاحظ الكتاب ذلك و اهتموا بالبحث عن هذه الضغوطات الداخلية وتم التوصل إلى محددتين إثنين هما : ضغوط المستثمرين ، وضغوط المستخدمين⁷ . وتتمثل أهمية هذه المحددات في اعتبار امتثال المؤسسة لها كمؤشر عن مدى امتثال سلوكها البيئي للمعايير البيئية والتي يمكن ترجمتها في المعادلة التالية:



2. علاقة سلوك المؤسسة الاقتصادية بمعيار خفض التلوث : دراسة تحليلية

إن زيادة الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية ينم عن حرص المجتمع على الحفاظ على البيئة بصفقتها مصدرا للموارد الطبيعية ، وخدمة الإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة تدوير أو رسكلة مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء .

وتتبع علاقة السلوك البيئي بمعيار خفض التلوث ، من الأهمية التي يكتسبها هذا

المعيار (The criterion of reducing pollution) من جهة ،ومن علاقة النشاط

الاقتصادي بالبيئة من جهة أخرى ، بحيث يؤثر كل منهما في الآخر ، ويتأثر به ، ولقد

أدرك المجتمع الدولي الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة ولتوضيح مظاهر هذا

الارتباط علينا إيراد بعض الأمثلة :

بالنسبة لاستهلاك الطاقة : إن مختلف مظاهر الصناعة ، أين يتم استهلاك الطاقة

كالصناعات الكيماوية وتصنيع المعادن ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة النووية

وما تصدره من نفايات صلبة خطيرة، تؤثر على صحة وسلامة الإنسان⁸، فزيادة كمية الكربون تلوث الغلاف الجوي ، حيث أكدت معظم الدراسات أنه لا بد من بذل جهود عالمية لخفض استهلاك الطاقة "لأن انبعاثات الكربون في العالم ستصل الى 10-12 بليون طن سنويا في عام 2020، وهذا يؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الأرض وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية⁹، ومن أهمها التلوث بمختلف أنواعه: تلوث الهواء، الماء ، التربة ، الأوساط الحيوية ..

ومن هنا نخلص إلى القول أن معيار خفض التلوث يعد بمثابة مؤشر ينم عن مدى التزام المؤسسة في سلوكياتها اتجاه قضايا البيئة ، ويعد من أهم المعايير كون أغلب المؤسسات تتجه في سلوكها في حالة عدم وجود ضوابط بيئية إلى إحداث التلوث بكل أنواعه من خلال رمي النفايات ، وحرق المواد المضرّة ، وإطلاق الكربون المحترق ومختلف الجسيمات الضارة ، ورمي الزيوت المستعملة وغيرها من السلوكيات الملوثة التي تؤدي إلى تدهور كبير للمجال الطبيعي . كما ازدادت أهمية هذا المعيار كونه الامتثال له تعبير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة وعلامة عن حسن سمعة المؤسسة واكتسابها للميزة التنافسية خاصة مع تنامي الوعي البيئي للمواطن .

III . دراسة حالة مؤسسة إنتاج الحصى "Granu West" بولاية معسكر

1. التعريف بمؤسسة "غرانو واست - Granu West": هي فرع من فروع المؤسسة الأم المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر " GICA" الواقع مقره بالجزائر العاصمة ، من أنجح مؤسسات إنتاج الإسمنت ومشتقاته ، ومؤسسة "غرانو واست " من أهم

مؤسسات هذا المجمع الصناعي ، وهي شركة ذات أسهم (SPA) تشرف على تسيير وحدة إنتاج الحصى ، حيث تتولى مهمة إنتاج الحصى واستخراج مادة الكلس التي تعتبر المادة الإنتاجية الأساسية للمؤسسة ، وتتكون المؤسسة من جزئين المقر الإداري الموجود ببلدية زهانة بولاية معسكر ، المكلف بالتسيير المالي والإداري للمؤسسة ، ووحدة خاصة بإنتاج الحصى الكائنة ببلدية فروحة بولاية معسكر .

- المورد البشري للمؤسسة : يشرف على تسيير المؤسسة 43 عامل موزعين كالاتي :

- 7 إدارات ، 5 تقنيين ، و30 عون منفذ .

- المورد المادي للمؤسسة : يتكون من وسائل النقل ، عتاد الإنتاج ، وغيرها من معدات التخزين ..

2. العملية الإنتاجية للمؤسسة : تخصص وحدة " غرانو واست " لإنتاج مادة واحدة

أساسية وهي "مادة الكلس" كأحد أهم مواد البناء ، والتي تستند على القدرة التحويلية

للمواد الأولية المتمثلة في الحصى ، وذلك من خلال عدة خطوات عملية تبدأ

بالعملية الاستخراجية من مورد الحصى بدءا بعملية الطحن والغربلة والتصفية

وأخيرا الاستخراج ، وتقدر طاقة المؤسسة الإنتاجية لمادة الكلس ب: 1.000.000

طن سنويا .

3. الموقع الجغرافي للمؤسسة :

تقسم مساحة المؤسسة إلى مساحة مخصصة لكل من التجهيزات ومقر الإدارة المقدر بـ : 316 هكتار، ومساحة للاستغلال وإنتاج الكلس مقدرة بـ : 316 هكتار .

تعد المؤسسة حديثة النشأة ،يقع مقرها الإداري ببلدية زهانة بولاية معسكر ، ويقع مقر وحدة الإنتاج ببلدية فروحة بولاية معسكر .

4. منهج البحث المستخدم : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واختبار الفرضيات

لتحقيق غايات الدراسة ، وقد تم الاعتماد على مسارين ،الأول نظري والثاني ميداني إذ استخدم في المسار النظري أسلوب المسح المكتبي من خلال إطلاع الباحثان على الكتب والمراجع والدراسات السابقة المتوفرة ذات العلاقة بالدراسة وذلك لبناء خلفية نظرية لموضوع الدراسة أما المسار الميداني فهو لجمع البيانات اللازمة حول متغيرات الدراسة و العمل على تحليلها للوصول إلى إجابات منطقية وموضوعية تتعلق بالإشكال المطروح .

5. جمع البيانات : اعتمدت على :

- عينات الدراسة : اعتمدت الدراسة على مجتمع يبلغ عدد أفراده 43 موظف (غرانو واست) حيث تم انتقاء عينة مستهدفة قدرها 7 موظفين إطارات من مجتمع الدراسة.

- أداة البحث : تم الاعتماد على المقابلة المهيكلية ، الهدف من استعمال هذه الأداة تحصيل معلومات دقيقة حول السلوك البيئي للمؤسسة والامتثال لمعيار خفض ، وإعطاء حرية الإجابة للموظف كونه خبير بسلوكيات مؤسسته .
- وتمثلت أهم الأسئلة التي اعتمدها المقابلة في العينة التالية :
- ما هي التقنيات المعتمدة من طرف المؤسسة لخفض التلوث ؟
- هل توجد مصلحة أو مكتب مكلف بالشؤون البيئية ؟
- هل تخصص المؤسسة حصة مالية لتغطية التكاليف البيئية ؟ وهل تؤثر على ربحيتها؟
- هل تسدد المؤسسة رسم التلوث الجوي ؟

6. السلوك البيئي للمؤسسة :

بالرغم من كون المؤسسة صغيرة وحديثة النشأة ، إلا أنها تلتزم بعدد من السلوكات البيئية الايجابية وتساهم في التنمية الاقتصادية للمنطقة من جهة أخرى حيث أنها تعتبر مصدر جبائي هام للبلدية التي تنشط بها ، ومن أهم هذه الالتزامات البيئية والتي توصلنا إليها من خلال نتائج المقابلة التي أجريت مع إطارات المؤسسة نذكر ما يلي :

- احترام المنظومة التشريعية ومختلف النصوص المنظمة للبيئة والمحيط .
- اقتناء المؤسسة عدد من المصفاة واستعمال 3 من المصفاة Filtre لتصفية الغبار والتقاط الجسيمات الملوثة للهواء .

- تخزين مادة الغبار الملتقط في عدة خزانات (réservoirs) خاصة بهذه العملية ودرمها في الأماكن المخصصة لها .
- تجديد التكنولوجيا المستعملة بتقنية حديثة وتكنولوجيا نظيفة من خلال التعاقد مع شركاء بريطانيين .
- استعمال طريقة الرش المحوري بالماء وعن طريق الصهاريج المتقلة ، أثناء وبعد عملية الإنتاج للحد من انبعاثات الغبار في الجو .
- العمل على تقادي أي تدفقات للزيوت المستعملة من خلال تخزينها في أماكن خاصة ، على أن يتم استرجاع هذه الزيوت من طرف مؤسسة نפטال

.NAFTAL

- تخزين العجلات المطاطية المستعملة في مستودع خاص بها لتقادي تحللها المضر بالطبيعة .
- تخزين البطاريات المستعملة وغير الصالحة في مكان خاص ومعزول لتقادي تفاعلاتها المضرّة بالأمن البشري للعمال والساكنة والمحيط ، إلى غاية بيعها في المزاد العلني .
- تنظيم دورات تكوينية للعمال في مجال البيئة والتكنولوجيا النظيفة واستعمالاتها في فترات مدروسة .
- تخصيص مبالغ مالية دوريا لشراء معدات الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية للعمال من خلال امتثالهم لاستعمال النظارات الصحية الواقية من

- الأشعة والغبار المضر والأقنعة الصحية المانعة لاستنشاق الجسيمات وكذا الملابس الخاصة بالعمل الواقية من مختلف الأخطار .
- التزام المؤسسة برفع التحفظات المتعلقة بالتسيير البيئي التي تضعها لجان التفتيش التابعة لمديرية البيئة بالولاية ضمن محاضر التفتيش .
 - تسديد الضرائب البيئية عند طلب السلطة المختصة .
 - التزام المؤسسة بموجب القوانين والتنظيمات على العمل بنظام إعادة الحال إلى ما كان عليه ، أي في حالة قيام المؤسسة مثلا بجزر منجم وعدم التوصل إلى المادة المرجوة تقوم المؤسسة بإعادة كميات الأتربة والحصى إلى ذلك المكان أي إعادة المكان إلى حالته الطبيعية .

7. تحليل السلوك البيئي للمؤسسة اتجاه معيار خفض التلوث :

من خلال دراستنا الميدانية داخل مؤسسة "غرانو واست" والتي اعتمدنا فيها على الملاحظة والمقابلة والاطلاع على الوثائق ، خلصنا إلى أن هذه المؤسسة تنتهج سلوكيات بيئية مختلفة وأهمها تلك المتعلقة بخفض التلوث من خلال ما تطرقنا له سابقا من سلوكيات ، غير أن هذه المؤسسة تحتاج إلى رفع العديد من التحديات لتصل إلى المستوى المطلوب في امتثال سلوكها البيئي لمعيار التلوث وأنها لا تزال متخلفة عن ركب المؤسسات الرائدة في امتثالها للمعايير البيئية ، ومن بين المؤشرات التي استدعتنا للحكم على هذه المؤسسة بضعف سلوكها البيئي اتجاه معيار التلوث ما يلي :

- غياب مصلحة أو مكتب مكلف بدراسة ومتابعة الشأن البيئي للمؤسسة وكيفية تسييرها ، بالإضافة إلى غياب إطارات حاملة لشهادات في التسيير البيئي .
 - غياب نظام معلوماتي خاص بتسيير الخواطر المحتملة والتي يمكن أن تؤثر على البيئة .
 - عدم حصول المؤسسة على شهادة الإيزو " ISO" ، وهذا لا يؤخذ على المؤسسة كونها مؤسسة حديثة النشأة ذات مورد مادي وبشري بسيط وطاقات إنتاجية متواضعة من حيث النوع والكم .
 - عدم امتثال المؤسسة بتسديد الضرائب البيئية وبالأخص ضريبة التلوث الجوي ، إلا بعد تلقيها للإشعارات من طرف السلطات المختصة .
 - غياب لعنصر التخطيط البيئي ، والذي يؤخذ في الحسبان كل المتغيرات والمؤثرات البيئية والظروف المحيطة بالمؤسسة بعين الاعتبار ، مثلا في حالة قيام المؤسسة بحفر موقع معين فيجب أن يكون هناك تخطيط بيئي دقيق يراعي موقع الحفر وكيفية الردم وإعادة الموقع إلى حالته الطبيعية .
- ومن خلال هذه التقييمات يمكننا القول بأنها تعد معيقات وتحديات تتطلب على المؤسسة رفعها أكثر من اعتبارها مطبات وإخفاقات ولاسيما في ظل تزايد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية ما يتطلب على المؤسسة ضرورة تبني نهج التسيير البيئي المتكامل ، وذلك من خلال :

- صنع سياسة بيئية تتوافق وأهداف المؤسسة وجعلها ضمن أولوياتها.
- خلق نظام للإدارة البيئية أو على الأقل مكتب خاص بتسيير الشؤون البيئية .
- والتزود بنظام معلومات لمواجهة الأزمات والمخاطر البيئية .
- توظيف المورد البشري الكفاء في مجال التسيير البيئي .
- التوجه نحو التكنولوجيا النظيفة والتقنيات الحديثة للحد من تصاعد الغبار والجسيمات والتلوث .
- الاستجابة للجباية البيئية ولاسيما رسم التلوث الجوي .

خاتمة :

نخلص في الأخير إلى القول أن مؤسسة "غرانو واست" تحاول من خلال سلوكياتها البيئية الامتثال لمعيار خفض التلوث ، بالرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجهها و ذلك انعكاس لإدراك المؤسسة لمسئوليتها الاجتماعية وسعيها للحفاظ على المجال الطبيعي من جهة وإدراكها لدور هذه الالتزامات البيئية في الحفاظ على سمعتها وريادتها من جهة أخرى وهو ما يثبت فرضيتنا السابقة .

مع تصاعد الاهتمام بالبيئة أصبحت المؤسسة مجبرة على مواجهة أبعاد جديدة تدفعها إلى تحمل مسؤوليات أوسع باتجاه المحيط، نظرا لما ترسله من ملوثات ما يستوجب إدماج البعد البيئي في الخطة الإستراتيجية والتنظيمية للمؤسسات الاقتصادية ، وهذا لا يعني

تكاليف إضافية تقلص من أرباحها وإنما هو تعبير عن مسؤوليتها الاجتماعية وعن اهتماماتها البيئية ، ما يزيد من سمعتها الاقتصادية ويكسبها الميزة التنافسية ، خصوصا بدخول الاستثمارات الأجنبية وانفتاح السوق و بذلك يتحقق التوازن بين العائد الاقتصادي للمشروع وحماية البيئة من التلوث .

محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، د.ب.ن: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ط1، 2002، ص39.

الهوامش:

¹EfratEilam, and Tamar,2012,Environmental Attitudes and Environmental Behavior Which Is the Horse and Which Is the Cart?, *Sustainability* 2012, 4, 2210–2246; doi:10.3390/su4092210,p2212,www.mdpi.com/journal/sustainability

² عائشة سلمى كيجلي، " دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر "، مذكرة ماجستير، مقدمة لجامعة قاصدي مرياح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، لسنة 2007–2008، ص 64.

³ Kleiner Art : L'écologie commence dans l'atelier, l'expansion hiver, Harvard, 1991/1992, p 25.

⁴ شيماء فارس محمد الجبر ، الوسائل الضريبية لحماية البيئة ، عمان : دار الحامد ، ط 1، 2015 ، ص 23-24.

⁵قريديسمير ، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية ، عمان : دار الحامد ، ط 1، 2013، ص 43-44.

⁶ بسام أحمد عبد الله البامرني ، سرمد كوكب علي الجميل ، " دور معايير حماية البيئة في قرارات الاستثمار – نموذج مقترح لمحافظة نينوى" ، مجلة تنمية الرافدين ،ملحق العدد (113)، المجلد 35، د.ب.ن، 2013، ص 175.

⁷ عائشة سلمى كيجلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 66-72.

⁸ سامح غرابية ، يحيى الفرحان ، المدخل الى العلوم البيئية، الطبعة العربية الثالثة ، الاصدار الثاني ،دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 191.

⁹ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، د.ب.ن: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ط1، 2002، ص39.